



العمل وحرية الاختيار وفق منظور العلامة محمد حسين الطباطبائي

Work and freedom of choice according to the perspective of the scholar

Muhammad Hussein Tabatabai

أ.د. حسين حمزة شهيد العامري

الباحث زين العابدين جمعة عامر

كلية الآداب / جامعة الكوفة

Prof. Dr. Hussein Hamza Shahid Al–Ameri

Researcher Zain El Abidine Juma Amer

Faculty of Arts / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.179\(B\).22882](https://doi.org/10.36322/jksc.179(B).22882)

المخلص :

الله تعالى خلق الانسان وميزه عن سائر الموجودات بان زوده بالعقل واوجد فيه الاستعدادات والقابليات ، وسخر له الكون وامكنه من الاستفادة من كل ما يحيط به جريا ووفقا للسنن الطبيعية وذلك لتلبية متطلباته واحتياجاته فيما تملي عليه الفطرة وعالم التكوين وفق علل واسباب تنتهي الى العلة التامة المدبرة لعالم التكوين بكل جزئياته والمطلعة على الحقائق والدقائق في عالم الملك ، وهذه العلة والاسباب تشكل منظومة متكاملة وحلقات متصلة من خلالها يوقع الانسان العمل في عالم الخارج ، وان الله تعالى هو الموجد لتلك العلة والاسباب والذي تنتهي اليه ولكن لا يعني ذلك ان الانسان مسلوب الارادة والاختيار فهو يتحرك لإيجاد العمل بإرادته واختياره ، وهذا يعني ان الانسان موجود مريد مختار وان له حالة الوسيطة بين الارادة والعلة .

الكلمات المفتاحية : ( العمل ، الحرية ، الارادة ، الاختيار )





## Summary :

God Almighty created man and distinguished him from all other beings by providing him with the mind and creating in him the aptitudes and abilities, and subjugated the universe to him and enabled him to benefit from everything that surrounds him in accordance with natural laws in order to meet his requirements and needs in what his nature and the world of creation dictate to him according to reasons and causes that lead to the perfect cause that governs the world. Genesis, with all its particles, which are aware of the facts and details in the world of God, and these causes and causes form an integrated system and connected links through which man performs action in the outside world, and God Almighty is the Creator of those causes and causes and the one who leads to them, but that does not mean that man is robbed of will and choice, so he moves. To find work by his will and choice, and this means that man exists as a willed and chosen person and that he has a state of intermediate between will and cause.

Keywords: (work, freedom, will, choice)





المقدمة :

الله تعالى لما خلق الانسان ما خلقه عبثا وبدون غاية وهذا يتنافى مع حاكميته وحكمته وانما خلقه لهدف وجعله المحور الذي يدور حوله عالم الامكان ولكن هذا الانسان لكي يصل الى غايته واهدافه فقد زوده بطاقات داخلية كالعقل وادراك الحقائق من حوله ، وان له وجودا ربطيا بالعلل والاسباب التي تدور من حوله فالإنسان عليه ان يقوم بالعمل وهذه سنة طبيعية لإشباع رغباته ومتطلباته لان هذا ما يتطلبه الواقع الحياتي حتى لا يتحول المجتمع الى مجتمع ساكن ميت ، فالفطرة وعالم التكوين يدعوان الانسان الى العمل وفق عالم العلل والاسباب ولكن لا يعني ذلك عدم ربطه بالحقيقة الالهية اللامتناهية ، فالإنسان عندما يقوم بالعمل انما يقوم به بإرادته واختياره من خلال مروره بسلسلة من الحركات الذهنية الاعتبارية الداخلية اضافة الى عوامل واسباب اخرى خارجية مكملة تتضافر باجمعها لتصبح علة تامة لإخراج الفعل من دائرة الاقتضاء والوجود الذهني الى عالم الفعل والتحقق في عالم الملك ، ولكن ليس ذلك بمعزل عن الفيض والارادة المولوية ، فاردت من خلال هذا البحث ان اعالج اشكالية وقوع العمل تحت دائرة الاجبار والتفويض فان فاعله ليس مجبرا ولا مفوضا اليه في ايقاع فعله بل هو امر بين امرين وذلك من منظور العلامة الطباطبائي حتى يتناسب مع رسالية و اختيارية الانسان في هذا العالم وقدرته للوصول الى مراتب الكمال على الصعيد الدنيوي فيما يرتبط بمتطلباته الحياتية ، وعلى الصعيد التشريعي فيما يتعلق بالمنظومة الدينية المتكاملة في الجانب العقدي والعملية .

المطلب الاول : معنى العمل :

يعرف العلامة الطباطبائي ( قدس سره ) العمل بأنه : (( عبارة عن مجموعة من الحركات والسكنات التي يقوم بها الانسان عن شعور و ارادة بغية تحقيق واحد من مقاصده. والعمل بهذه الصفة ينجزه الانسان على المادة، وهو يتركب من مئات بل آلاف الحركات والسكنات، وبالتالي لا يعبر عن وحدة حقيقية، وانما





أسبغت عليه صفة الوحدة نظراً لوحدة المقصد واتساق الحركات والفعاليات المختلفة في نسيج موحد يسري إليها من وحدة المقصد.

فاذا شئنا أن ندقق في وجبة طعام واحدة مما تعارفنا على اطلاق صفة العمل الواحد عليها، لرأينا ان تناول لقمة واحدة يتطلب القيام بالكثير من الحركات والفعاليات. فهناك أولاً الاحساس بالجوع كدافع محرك القصد الانسان في تناول الطعام والوصول الى الشبع، فمع وجود هذا الدافع تبدأ اعضاء مختلفة بممارسة الحركة والنشاط باتساق؛ من بينها اليد والرأس والفم والمريء والمعدة، حيث تقوم بممارسة الكثير من الفعاليات عبر نظام يتسم بمنتهى التكامل والمهارة، ثم يأتي الدور لنطلق على هذا العمل الارادي وصفاً موحداً هو( تناول وجبة غذاء واحدة ) .

وعلينا ان نلاحظ ان هذه الصورة التي أوضحناها للعمل تنطبق على الحالة التي تكون فيها للعمل صلة وثيقة بالمادة، أي يكون عملاً جوارحياً ينفذ باليد والجوارح الاخرى . اما بالنسبة للعمل الداخلي الذي يشتمل على الفعاليات الداخلية للإنسان ويقوم بتنظيم مجموعة الحركات والافعال التي لا تحصى، ويكسوها الوحدة من خلال وحدة المقصد وتحريك الارادة وتحفيزها للعمل فان حسابه يكون مستقلاً عن حساب الاعمال الخارجية، رغم أنه ينطوي كذلك على الكثرة وتعدد الحركات ((<sup>1</sup>)

نفهم من خلال التعريف المتقدم ان العمل لكي يتحقق خارجاً فلا بد للإنسان ان يهيئ لنفسه ذهنياً علوماً وادراكات ليتجهز من خلالها للورود في مرحلة العمل والتصرف ، اي ان الانسان يوسط بينه وبين افعاله حركات ذهنية داخلية يعتبرها اعتباراً يبني عليها اعماله ليصل الى مقصده ، وبعد هذه المرحلة الذهنية الاعتبارية الداخلية تأتي مرحلة أخرى مهمة هي التي تبرز العمل الى طور التحقق ومن دونها لاوجود للعمل فتصبح المرحلة الاولى مجرد اعتبار وهمي ، وكما ان المرحلة الذهنية خاضعة الى نوع من الانظمة والقوانين العقلية التي هي عبارة عن الارادة النفسية التي من خلالها يدرك الانسان كليات العمل





في نفسه ، فالعمل لكي يتحقق خارجا يتوقف على (( سلطة واسعة تنبسط على العمل في وقته وعلى زمان قبله فقط أو على زمان قبله وبعده ، لحاجته إلى مقدمات يمهد لها ، وتدبير سابق يقدمه لوجوده، فما كل عمل يعمل الإنسان بصدفة، بل جل الأمور الحيوية من شأنها أن يتهياً الإنسان له قبل أوانه . ومن التهيؤ له أن يتهياً لجمع أسبابه ونظم الوسائل التي يتوسل بها إليه وأن يتهياً لرفع موانعه التي من شأنها أن تزاحمه في وجوده وعند حصوله، فالإنسان لا يوفق لعمل ولا ينجح في مسعاه إلا إذا كان في أمن من أن تفوته الأسباب أو تعارضه الموانع والمزاحمات ))<sup>(2)</sup>

وبعبارة أخرى ف (( الأفعال الإنسانية يتوقف في وجودها على الإنسان وإرادته وعلى أمور غير محصورة أخرى من المادة والشرائط الزمانية والمكانية فهي إذا نسبت إليها جميعاً كانت النسبة الحاصلة نسبة الوجوب والضرورة، وأما إذا نسبت إلى الإنسان وحده أو إلى الإنسان المرید فقد نسبت إلى جزء العلة التامة وعادت النسبة إلى الإمكان دون الوجوب، فالأفعال الإرادية الإنسانية اختيارية أي أنه يمكنه أن يفعل وأن لا يفعل فإن فعل فبمشيئته وإرادته، وإن لم يفعل فلم يختره ولم يرده وإنما اختار وأراد شيئاً آخر، لكنها لا تقع في الخارج إلا واجبة لاستنادها حينئذ إلى جميع أجزاء عللها ))<sup>(3)</sup>

فيتضح مما سبق ان العمل لا يتحقق من القوة الى الفعل الا بتوفر الاجزاء التي تشكل علته التامة والتي تشمل كل من الحركات الداخلية (العلوم العملية والتصديقات الوضعية الاعتبارية) إضافة الى العلل والاسباب الخارجية .

المطلب الثاني : بيان تسلسل مقدمات ومراتب العمل الانساني ( الحركات الداخلية ) :

يقول العلامة الطباطبائي في كتابه نهاية الحكمة : (( ان النفس الانسانية التي هي علة فاعلية للأفعال الصادرة عن الإنسان تحتاج قبل الفعل الى تصور الفعل والتصديق بكونه كما لا لها ، وذلك لأنها مبدئ علمي لا يصدر عنها الا ما ميزته من كمالاتها الثانية من غيره<sup>(4)</sup>، فإن كان التصديق ضرورياً أو ملكة





راسخة، قضت بكون الفعل كمالاً، ولم تأخذ بالتروى، كالمتكلم الذي يتلفظ بالحرف بعد الحرف من غير ترو، ولو تروى في بعضها، لتباد وتلكأ، وانقطع عن الكلام. وإن لم يكن ضرورياً مقضياً به، توسلت إلى التروى والفحص عن المرجحات؛ فإن ظفرت بما يقضي بكون الفعل كمالاً، قضت به، ثم يتبع هذه الصورة العلمية الشوق إلى الفعل لما أنه كمال ثان معلول لها، ثم يتبع الشوق الإرادة، وهي وإن كانت لا تعبير عنها يفيد تصور حقيقتها، لكن يشهد لوجودها بعد الشوق ما نجده ممن يريد الفعل وهو عاجز عنه ولا يعلم بعجزه، فلا يستطيع الفعل وقد أراده، ثم تتبع الإرادة القوة العاملة المحركة للعضلات فتحرك العضلات وهو الفعل.

فمبادئ الفعل الإرادي فينا هي: العلم، والشوق، والإرادة، والقوة العاملة المحركة. هذا ما نجده من أنفسنا في أفعالنا الإرادية<sup>(5)</sup>

نستنتج من خلال القول المتقدم ان الافعال الانسانية على نوعين من حيث الصدور:

النوع الاول : ما تحتاج معه النفس الى ترو وفكر:

وهو الذي تحتاج فيه النفس الانسانية قبل الفعل الى العلم بالفعل فتعمل على تشخيصه من خلال تصور الكمال في ذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة لينبعث بعدها شوق الى الفعل ثم تحصل الارادة تجاه الفعل لتتحرك بعدها العضلات ليتحقق الفعل خارجا.

فالفاعل في هذا النوع يكون لعلمه دخل في فعله، اي ان الفعل الذي ينوي القيام به ليس بديهيا متعرفا عليه، او انه مشكوك فيه مفتقرا الى التصديق به فيحتاج فيه الى التروى واعمال الفكر فيوسط العلم لتشخيص الفعل الذي فيه كماله ويميزه عن غيره<sup>(6)</sup>، فالفاعل في هذا النوع يحتاج الى (( التعرف على الفعل اولاً، اي : هل ان هذا الفعل يقع في مسير كماله وتكامله . والكمال هنا عبارة عن كل امر وجودي من شأنه ان يوجد لهذا الفاعل . فيتصور الفعل ثم يصدق به، ثم يحصل لديه شوق نحو هذا الكمال





والفعل ، وبعد حصول الشوق تحصل الارادة لدى الفاعل لإنجاز الفعل ، وبعد ذلك تتفاعل وتتفاعل قواه العاملة بتحريك عضلاته وجوارحه نحو القيام بالفعل ، ويصدر منه الفعل ((<sup>7</sup>) ، ومثال على ذلك (( ان الانسان اذا اقبل على شراء بيت فإنه يحتاج الى أيام بل شهور يفكر ويتأمل الى ان يتم تلك المراحل ومن ثم يتحقق الفعل ))<sup>(8)</sup>

فالفعل الانساني من خلال ما تقدم وتبعاً لقول العلامة الطباطبائي ( قدس سره ) يمر بمقدمات ومراحل تحصل تباعاً يتهياً من خلالها الفعل ذهنياً الى حين وصوله الى مرحلة التحقق ، وهذه المقدمات والمراحل هي :

١. التنبيه : اشار العلامة الطباطبائي ( قدس سره ) الى هذه المرحلة في كتابه ( رسائل سبعة ) حيث جعلها اول مرحلة من مراحل تهيؤ الفعل وأول التكررات ، حيث يقول (( ان التكثر في العلوم انما يكون بالتنبيه أولاً و هو الحدس الاجمالي قبل الاذعان وجريان العادة وتراكم ورود النظائر والاشتباه الى النفس ))<sup>(9)</sup> ، ويشير لهذه المرحلة ايضاً عند تفصيله للفعل الاختياري ، فيقول (( إذا فصلنا بحمل الفعل الاختياري وجدنا الفاعل انه تنبه الى الفعل اولاً ، وتصوره وتروى في صلاحه وفساده ثانياً ... ))<sup>(10)</sup> ، لكنه لم يجعل هذه المرحلة قائمة في كل فعل انساني على الدوام ، اي ان الفاعل يحتاج ان يبتدئ كل افعاله بالتنبيه ، وانما يبتدئ بها الفاعل في حال اذا كان ذاهلاً او غافلاً عن المعلوم او ناسياً له او جاهلاً به ، فالتنبيه حسب قول العلامة الطباطبائي (( هو المعد للوصول الى الجزم لمكان الذهول<sup>(11)</sup> عن المعلوم او الجهل به ))<sup>(12)</sup>

اما اذا كان الفاعل متنبهاً للمعلوم انتفت عنه الغفلة ولم يكن حينها ذاهلاً او ناسياً او جاهلاً فتكون هذه المرحلة مفروغ عنها ليتجاوزها الى المرحلة التي تليها وهي مرحلة التصور .





٢. العلم: يعتبر العلم (( اداة مباشرة للتكامل الانساني يمارس بواسطتها الفعاليات الخاصة به اي ارتباطه بحركاته ومتعلق حركاته ( المادة ) برباط العلم ، وادائية العلم لفعالية الانسان تتأتى جراء ان العلم يحكي عما يقف خلفه ( الخارج ) ويصل الانسان الى ذلك ، ولاشك ان الوصول الى ما وراء العلم يستهدف تمييز الانسان لكماله ، يعني ان يشخص ما يرفع حاجته ويسد نقصه عما سواه ((<sup>(13)</sup> ، ولكي يتحصل الانسان على العلم الذي يميز به الملائم عن غيره لابد له ان يمر بمجموعة من الانشطة الذهنية المختزلة في المرحتين التاليتين:

أ. مرحلة تصور الفعل ( التصور العلمي البحث ):

يقوم الانسان بتصور الاشياء الخارجية عن طريق الحواس والارتباط المباشر بواقع الشيء المحسوس (( اي ان تصورات الانسان ناشئة من تعامل القوى المدركة مع الطبيعة العينية الخارجية ، وبعبارة اخرى ان دنيا الذهن انعكاس لدنيا الخارج ((<sup>(14)</sup>

بعد ان تصور الذهن القضية الخارجية يقوم بعدها بممارسة نشاط آخر وهو التحليل والتركيب الذي يعتبر (( نشاط استدلاي واستنتاجي يمثل اهم الشروط اللازمة لاكتشاف اسرار الطبيعة ومعرفة قوانينها))<sup>(15)</sup> فالإنسان على سبيل المثال عندما (( يرى الجسم ابتداء عن طريق البصر بحجم وشكل ولون معين ، اي انه يدرك الحجم والشكل واللون مجتمعة مع بعضها وغير مجزئة عن بعضها وبعد ان يقوى الذهن ويتوفر على قدرة التحليل يميز بين الكمية والكيفية وينوع الكيفيات ويميزها بعضها عن بعض . ويشهد الذهن في موارد اخرى ادراك الامور البسيطة ابتداء ، ثم يخلق عبر تركيبها تصورا جديدا ((<sup>(16)</sup> اي ان الذهن يقوم بتحليل وتركيب مدركاته ومعلوماته الذهنية فتتكرر لديه جراء ذلك التصورات ليحاول بعدها من خلال الطرق المنطقية الوصول الى صحة الشيء او بطلانه او الى فائدة الشيء من عدم فائدته .





ب . مرحلة التصديق ( التصور العلمي الذي يستتبع حكماً ):

بعد ان قام الانسان بتحليل فعله وشخص من خلال الموازنة والتقويم المصالح والمفاسد واضعا نسبة الضرورة والوجوب بينه وبين صورته الاحساسية يقوم بممارسة نشاط ذهني جديد وهو الحكم او الاقرار والاذعان الذي يعتبر (( لون من ألوان الفعل النفسي الناظر الى الخارج ))<sup>(17)</sup> ليقوم من خلاله بالحكم على ما تصوره ، فاذا اكتشف ان للفعل مضارا او تعارضا مع ميوله ورغباته حكم بتركه ، واذا لم يكن فيه مانع او ضرر او تعارض فيقر ويدعن بفعله<sup>(18)</sup>

ومن خلال المرحلتين السابقتين نجد ان الذهن قد تحصل على تصور واضح بشأن فعله وأقام الحكم باختيار احد الجانبين ( جانب الفعل او جانب الترك ) وذلك تبعا للضرورة التي تملئها ميوله كما اسلفنا ، فتحدد ما ينوي فعله وتقرر ، اي انه ادرك الفعل وشخص الكمال وصدق بالفائدة التي تنسجم مع ميوله فتحصل على ( العلم ) لينتقل الى المرحلة التي تليها وهي مرحلة الشوق .

٣. الشوق : ان الانسان بعد ان حدد الفعل الذي يريده وأقره (( اي انه حصل لديه علم يكون الفعل خيراً ))<sup>(19)</sup> لم يبق امام نظر القوة الفعالة سوى فكرة واحدة يسعى الى تحقيقها ، فلذلك ينشأ لديه تجاهها حب أو شوق ((فالخير محبوب مطلقاً مشتاق اليه اذا فقد ))<sup>(20)</sup> ، اي ان هناك حب ما للفعل وملائمة للنفس ولو عن عادة او وفاق طبيعة فان العادة لذيدة ووافق الطبيعة ملائم ، والحب أو الشوق متأنيان عن أنس سابق جراء الاذعان بالفعل وغايته<sup>(21)</sup>

٤. الارادة : بعد ادراك الشيء وحصول العلم بكونه كمالات وانبعثت الشوق الى الجذب تأتي الارادة لتكون هنا بمعنى العزيمة الثابتة الجازمة لانجاز الفعل ، وهذا ما أشار اليه العلامة في ( الفصل الثاني عشر من المرحلة الثامنة ) من كتاب النهاية ، حيث يقول : (( وقبل القوة العاملة مبدأ آخر هو الشوقية المنتهية الى الارادة والاجماع ... ))<sup>(22)</sup> ، حيث ان من معاني الاجماع : العزم والجزم والقصد الذي





يسبق القوة العاملة<sup>(23)</sup>، فيصبح معنى الارادة ذلك العزم والدافع الذي يمنح الفاعلية لذات الفاعل للطلب الفعلي للهدف ، وبمعنى ادق وباختصار هي: (( القصد وإجماع النفس على الفعل والعزم القاطع ))<sup>(24)</sup> .  
٥. القدرة : لا تنفصل هذه المرحلة عن المراحل السابقة لكون المقام مقام كيفية تحقق الفعل من دائرة الامكان الى اليجاد لا التصور والاعتبار ، فهنا تشكل القوة العاملة او القدرة شرطا أساسيا لا يمكن رفع اليد عنه.

فتعتبر هذه المرحلة مرحلة متممة للمرحلة السابقة إذ لا يتحقق الفعل الارادي بتمام علله مع عدم القدرة عليه ، وهذا ما أشرنا اليه آنفا ، إذ لا يمكن ان تتحقق الارادة مع استحالة الفعل الذي من أسبابه عجز الفاعل وعدم قدرته ، ولكن كلامنا هذا بالجملة ، بمعنى أنه لا يتبادر الى الذهن انه لاجود للإرادة مع عدم القدرة على إيجاد الفعل ، فقد يكون الانسان مريدا على رغم عدم استطاعته على إيجاد الفعل ، وفي هذا يقول العلامة (( ان الارادة وان كان لا تعبير عنها يفيد تصور حقيقتها ، ولكن يشهد لوجودها ما نجده ممن يريد الفعل وهو عاجز عنه ولا يعلم بعجزه ، فلا يستطيع الفعل وقد أراده ))<sup>(25)</sup>  
فنفهم من ذلك انه مادامت الارادة فعل اختياري للنفس بالوجدان فلا تخرج عن وجودها الفعلي النفسي إذا لم تتحقق القدرة .

اتضح لنا من خلال استعراض المقدمات والمراحل التي يتطلبها النوع الاول من الافعال والذي يحتاج معه الانسان الى التروي واعمال الفكر بانها عبارة عن مجموعة من الادراكات والافكار لا يتحقق اي فعل ارادي بدونها ، اي ان كل فعل ارادي يصدره الانسان مسبق بهذه الادراكات و الافكار ، كما وان هذه المقدمات والمراحل وان كانت تبدو على ان كل واحدة منها منفردة عن الاخرى الا انها في الحقيقة مرتبطة ببعضها وكل واحدة منها مستندة على الاخرى لتشكل مجتمعة علة تامة لصدور الفعل ، وفي هذا المعنى يقول العلامة : (( ان الكيفيات النفسانية جميعها حيثيات نفسانية غير خارجة عنها بنحو





الانضمام وان كانت بينها توقف ما او ترتب ما كالإرادة تتوقف على العلم اذ لا مانع من توقف بعض  
الحيثيات الذاتية على بعض في عين انها متحدة في الذات الجامعة لها ((<sup>(26)</sup>)  
النوع الثاني : ما لا تحتاج معه النفس الى تروٍ وفكر:

وهي الافعال سهلة الوقوع والتي تصدر من دون الحاجة الى تروٍ وتفكير وذلك لوجود ملكة التصديق  
بالفائدة الناشئة من العادة والتكرار ، وهذا ما أشار اليه العلامة بقوله :

(( فإن كان التصديق ضرورياً أو ملكة راسخة ، قضت بكون الفعل كمالاً، ولم تأخذ بالتروى، كالمتكلم  
الذي يتلفظ بالحرف بعد الحرف من غير تروٍ، ولو تروى في بعضها، لتبذل وتلكأ ، و انقطع عن الكلام  
((<sup>(27)</sup>)

وبيان قول العلامة : ان الفعل يصدر من النفس الانسانية من دون تروى إذا كان تصديقاً ضرورياً ، اي  
حينما يكون التصديق بديهياً للنفس كالخوف والخطر ولزوم الهروب عند مواجهة حيوان مفترس ، فمبادئ  
الهروب موجودة في النفس بالضرورة ( بالبداهة ) ولا تحتاج معها الى التروى ، وكذلك عندما يجوع  
الانسان ويأكل فهو أمر بديهي لا يحتاج معه الى تصور الموضوع ثم التصديق بالفائدة ( كالنوع الاول )  
بل هو أمر بديهي فعندما يجوع الانسان يقوم بالأكل ، وكذا هو الحال عند تكلم الانسان وهو المثال الذي  
أورده العلامة فالإنسان يتلفظ الحرف بعد الحرف من دون ان يتصور كل حرف ينطقه ويصدق بفائدته  
ولو فعل ذلك لتبذل و انقطع عن الكلام<sup>(28)</sup>، هذا اولاً ، وثانياً اذا كان ملكة راسخة ، و تعرف ( الملكة )  
في اللغة بأنها : (( صفة راسخة في النفس أو استعداد عقلي خاص لتناول أعمال معينة بحذق ومهارة ،  
مثل الملكة العددية ، والملكة اللغوية ))<sup>(29)</sup>

ومن الناحية الاصطلاحية فتعرف ( الملكة ) على انها : ((هي صفة راسخة في النفس ، وتحقيقه أنه  
تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال ، ويقال لتلك الهيئة كيفية نفسانية وتسمى حالة ما دامت





سريعة الزوال ، فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير ملكة، وبالقياس إلى ذلك الفعل عادة وخلقاً ((<sup>(30)</sup>

أما العلامة الطباطبائي فيعرف ( الملكة ) بانها : (( الصورة العلمية الراسخة التي يقع عنها الفعل بسهولة أي مع قلة التروي واضطراب النفس ونعني بالحال خلاف ذلك والسبب في ذلك أن الصورة العلمية كلما كثر ورودها كثر رسوخها وصعب زوالها وكلما كان كذلك سهل وقوع الفعل عنها وضعف الحاجة الى الروية والفكر لتحصيل الجزم بوجوبه ))<sup>(31)</sup>

فنفهم من خلال التعريف المتقدم للعلامة ان النفس اذا مارست فعلا من الافعال بصورة متكررة رسخت تلك الصورة فيها بشكل يصعب زواله عنها وسميت ملكة ، وخلافها اذا مارست النفس فعلا احتاجت معه الى الروية والفكر سمي ذلك الفعل حالا ، فلإنسان في افعاله ملكة وحال ، ونفهم ايضا ان كل ملكة قبل رسوخها ماهي الا حال ، اي ان النفس اذا كررت الفعل (الحال ) حتى اعتادت عليه رسخت تلك الصورة العلمية فيها ، فنستنتج (( ان الحال في طريق الملكة ومقدمة لها ))<sup>(32)</sup>

وبناء على ما تقدم نستفيد ان (النوع الثاني) من الافعال هو في الحقيقة معتمد على (النوع الاول) بشكل رئيسي وغير منفصل عنه ، ولكن الفاعل حينما مارس الفعل وكرره اصبحت المراحل التي يمر بها الفعل في النوع الاول من تصور وتصديق وشوق وجزم حاضرة في النفس<sup>(33)</sup>، ولكن من خلال هذا التكرار في الممارسة ورسوخ الصورة العلمية لا تشعر النفس بتلك المراحل لنقل التكرارات ويصدر الفعل بسهولة من دون روية وتفكير .

وان المتدبر في تدرج الافعال من الحال الى الملكة اي من الاحوال وتكرارها الى رسوخها وثبوتها اهمية كبيرة من الناحية الاخلاقية الى جانب سهولة وقوع الفعل من دون الروية وذلك لأنه (( لو لم يكن للنفوس الأدمية هذا التأثير من الفعل أولاً، ثم اشتداد ذلك الأثر فيها يوماً فيوم، لم يمكن لأحد من الناس اكتساب





شيء من الصناعات العلمية والعملية، ولم ينجع التأديب والتعليم لأحد، ولم يكن في تمرين الأطفال على الأعمال فائدة، وذلك قبل رسوخ الهيئات مضادة لما هو المطلوب في نفوسهم، ولذلك يعسر تعليم الرجال المحنكين وتأديبهم، لاستحكام صفات حيوانية في نفوسهم بعد ما كانت هيولانية قابلة لكل علم وصنعة، كصحيفة خالية من النقوش والصور ((<sup>34</sup>)

وأشار العلامة الطباطبائي أيضا الى هذا المعنى حيث يقول (( أن بين خصوصيات أبنية الأبدان وأمزجتها ، وبين الأخلاق ارتباطاً تاماً ، والأخلاق ملكات ، أي علوم راسخة تتلبس بها النفس بواسطة الأحوال وتكررها ، حتى ترسخ وتثبت ثبوتاً غير جائز الزوال والتجارب أيضاً حاکمة بتأثير التربية - وخاصة التربية التعليمية - بالتلقين ، وهذا يفيد أن تأثير أوضاع الأبدان في باب انتشار الأخلاق ليس على حد الايجاب ، بل بنحو الاستعداد الشديد ، غير أن للخلق حداً يستحيل معه زواله ))<sup>(35)</sup> وتجدر الإشارة في هذا المقام الى ان النوع الثاني من الافعال هو ايضا يعتبر فعلا اختياريا على غرار النوع الاول ، وسنوضح هذا المعنى من خلال المثال الاتي:

لو كان الانسان جالسا تحت جدار مائل وهبت ريح عاصف تؤدي بذلك الجدار الى السقوط فيقوم من مقامه مباشرة بمجرد إحساسه بالخطر ، ففعل القيام فعل اختياري ، اي ان الانسان يستطيع ان يبقى جالسا في مكانه ولا يقوم وبإمكانه القيام<sup>(36)</sup>

وأخيرا ومن خلال استعراضنا لأفعال الانسانية بنوعها نصل الى الحصيلة التالية:  
(( ان الافعال الصادرة منا تختلف فمنها ما هو سهل الوقوع كما اذا وافق عادة أو خلقا راسخا وما هو بخلافه فيحتاج الى ترو كثير ))<sup>(37)</sup>





المطلب الثالث : العلل والاسباب الخارجية:

بعد ان بينا المقدمات والمراحل الذهنية التي يهيئها الانسان للورود الى مرحلة العمل والتي عبرنا عنها بالحركات الداخلية والتي تشكل جزءا من العلة التامة تأتي هذه المرحلة والتي بانضمامها الى سابقتها تتشكل العلة التامة . توفر كل الشروط وتتمام اجزاء العلة . لتعطي ضرورة الوجود للفعل .

وفي هذا يقول العلامة : (( الأفعال الإنسانية يتوقف في وجودها على الإنسان وإرادته وعلى أمور غير محصورة أخرى من المادة والشرائط الزمانية والمكانية فهي إذا نسبت إليها جميعاً كانت النسبة الحاصلة نسبة الوجوب والضرورة، وأما إذا نسبت إلى الإنسان وحده أو إلى الإنسان المرید فقد نسبت إلى جزء العلة التامة وعادت النسبة إلى الإمكان دون الوجوب، فالأفعال الإرادية الإنسانية اختيارية أي أنه يمكنه أن يفعل وأن لا يفعل فإن فعل فبمشيئته وإرادته، وإن لم يفعل فلم يختره ولم يرده وإنما اختار وأراد شيئاً آخر، لكنها لا تقع في الخارج إلا واجبة لاستنادها حينئذ إلى جميع أجزاء عللها ))<sup>(38)</sup>

ومن خلال النص المتقدم نستنتج الامور التالية:

١. ان الفعل لكي يتحقق فإنه يعتمد على الانسان وارادته الذي يعتبر جزءا من العلة التامة إضافة الى توفر بقية اجزاء العلة من مادة وشرائط زمانية ومكانية ومعدات وموانع ويتوفرها جميعا يتمكن الانسان من اتمام الفعل وتحقيقه ، فعلى سبيل المثال (( إن قطعة الخبز التي يريد الإنسان تناولها فإنه يستلزم وجود الوسائل كاليد والفم والعلم والقدرة والإرادة وأيضاً وجود الخبز في الخارج، وعدم وجود أي مانع يمنع من الوصول إليه، وشروط أخرى من زمان أو مكان ، ومع فقدان إحداها يتعذر تحقق الفعل، ومع تحقق كل تلك العوامل تحقق العلة التامة فإن تحقق الفعل ضروري ))<sup>(39)</sup>

٢. ان العلة التامة هي التي تعطي المعلول الضرورة الى جانب الوجود ، اما اذا نسبنا وقسنا المعلول الى غير علته التامة فالنسبة الحاصلة حينئذ هي ليست الضرورة والوجوب ، فعلى سبيل المثال (( الاكل،





الذي هو أحد أفعالنا، فإذا قسناه الى علته التامة الانسان و العلم، الارادة سلامة الاعضاء الفاعلة، وجود مادة الأكل، وسائر الشروط الأخرى يصبح وجوده ضروريا ، أما إذا قسناه، مع غض النظر عن الأجزاء والشروط الأخرى، كما لو قسناه على الإنسان فقط، أو على الإنسان والعلم فقط، فسوف لا تكون له نسبة الضرورة، بل سوف يكون ممكنا، أي يمكن أن يصدر من الفاعل ويمكن ألا يصدر من الفاعل ((<sup>(40)</sup>). وهذه الامكانية من حيث صدور الفعل وعدمه من الفاعل هي عين الاختيار حيث يجد الانسان نفسه مختار في الفعل والترك لتكون الافعال اختيارية .

فيتضح من ذلك ان في عالمنا الطبيعي نظامين:

أ. نظام الضرورة : (( وهو منبسط على العلة التامة ومعلولاتها ولا يوجد بين أجزاء هذا النظام أمر إكفاني البتة لا ذات ولا فعل ذات ))<sup>(41)</sup> ، وهذا حاصل في الامور التكوينية التي تتصل سلسلة علها مما يولد المعلول بشكل حتمي ، وهذا خارج عن حديثنا ، لان كمالها في تحقيق غايتها المقدره لها تكوينا (( فكل موجود من الموجودات وكل حال من احوال الموجود مقدره محدودة عند الله سبحانه ، معين له ما هو معه من الوجود ، واطواره واحواله لا يتخلف عنه ولا يختلف ))<sup>(42)</sup> وهذا يأتي بالنسبة الى العلة التامة اذا قيس اليها الشيء فصار متصفا بصفة الوجوب.

ب . نظام الامكان : (( وهو منبسط على المادة والصور التي في قوة المادة التلبس بها والآثار التي يمكنها أن تقبلها ، فإذا فرضت فعلا من أفعال الانسان الاختيارية ونسبتها الى تمام علتها ، وهي الانسان والعلم والارادة ووجود المادة القابلة وتحقق الشرائط المكانية والزمانية وارتفاع الموانع ، وبالجملة كل ما يحتاج اليه الفعل في وجوده كان الفعل واجبا ضروريا ، وإذا نسب إلى الإنسان فقط ، ومن المعلوم أنه جزء من أجزاء العلة التامة كانت النسبة بالإمكان ))<sup>(43)</sup>





وبهذا يتضح على ان الفعل مع توفر جميع اجزائه وشرائطه يخرج من دائرة الامكان الى الوقوع في حالة الوجود الاقتضائي اما مع وجود مانع في قبال الاقتضاء فهذا يؤثر على تحقق المعلول ، وهنا يأتي الكلام على العلل والاسباب الخارجية التي تشكل نظاما متكاملا متصل الحلقات والتي لا بد ان يتوفر عليها الفعل اضافة الى الحركات الداخلية ، وهذه الاسباب الخارجية هي :

1. العلل الاربعة : وسنوضح هذه العلل من خلال هذا المثال : (( لو حاولنا قراءة بعض فعالياتنا ، التي نعددها اختيارية ، نظير ( خياطة القميص ) سنجد ان تحقق وجود القميص الذي هو معلول ( تسامحا وتجاوزا ) يتوقف على قطعة قماش ، لتخاط بأدوات الخياطة المتوفرة بيد الخياط ، على شكل خاص ، لكي ترتدي ))<sup>(44)</sup> ، فوجود القميص يتوقف على العناصر التالية<sup>(45)</sup> :

أ . الفاعل ( الخياط ) ، وذلك لان (( كل فعل يتطلب فاعلا ، وبلغة اكثر بساطة : ان كل اثر يتطلب مؤثرا ))<sup>(46)</sup> وهذا العنصر يعرف بـ ( العلة الفاعلية ) التي لا يتحقق وجود اي موجود محتاج الى علة من دونها.

ب . المادة ( قطعة القماش ) ، ويعرف هذا العنصر بـ ( العلة المادية ) .

ج . الصورة ( هيئة وشكل القميص ) ، وهي ((عين فعلية الشيء التي يستل بواسطتها اسمه النوعي ))<sup>(47)</sup> ، ويعرف هذا العنصر بـ ( العلة الصورية ) .

د . الغاية ( اللبس والارتداء ) ، وهي الهدف المرجو من الفعل الاختياري بقصد اشباع حاجاتنا الوجودية ، ويعرف هذا العنصر بـ ( العلة الغائية ) .

والحقيقة : ان هذه العناصر او العلل الاربعة لا يكون للمعلول ( القميص ) وجود بعدمها فهي مرتبطة بشكل مباشر بالمعلول ، كما لو فرضنا عدم المادة التي يصنع منها (القميص ) او الصورة التي يكون على هيئتها ، او عدم وجود الفاعل ، فالمعلول ( القميص ) من دون المادة ليس له مفهوم ، وكذلك المادة





إذا لا تتوفر على الصورة لا تكون قميصا ، وكذلك الفاعل لعملية الخياطة الذي عند غيابه يتوقف العمل ، فالفعل يقوم من خلال توفر هذه العلة ويستمد وجوده منها.

٢. الشرائط الزمانية والمكانية : (( ان كل ظاهرة تقع فهي مرتبطة بالأجزاء المكانية والزمانية التي هي جزء وجودها ، اي انها مرتبطة بسلسلة من الاحداث لحصول ظاهرة مادية مفترضة ، وان كل واحدة من الشروط والحالات مرتبهة بوضعها الخاص فقط ))<sup>(48)</sup> وعليه فكل عمل في عالمنا له علة خاصة يتحتم وجوده من خلالها ، وبعبارة اخرى (( ان الاشياء في عالمنا من حيث وجودها و آثار وجودها و خصوصيات كونها بما أنها متعلقة الوجود والآثار بأمور خارجة من العلة والشرائط فيختلف وجودها وأحوالها باختلاف عملها وشرائطها فهي مقولبة بقوالب من داخل وخارج تعين لها من العرض والطول والشكل والهيئة وسائر الأحوال والأفعال ما يناسبها ))<sup>(49)</sup> ، لذلك نجد (( ان اعمال الانسان التي هي تصرفات منه في المادة أو عائدة إلى ذلك في عين أنها جميعاً متوقفة على انبساط سلطته على الفعل وإحاطته بكل ما يتعلق به عمله مختلفة في أن بعضها يتم بالسلطة المقصورة على الفعل مقدار زمانه كمن صادف غداء وهو جوعان فتناولوه فأكله، فإنه لا يتوقف على سلطة أوسع من زمان العمل، ولا على تمهيد وتقديمه .

وبعضها - وهو جل الأعمال الإنسانية الاجتماعية - يتوقف على سلطة واسعة تنبسط على العمل في وقته وعلى زمان قبله فقط أو على زمان قبله وبعده، لحاجته إلى مقدمات يمهدها له، وتدبير سابق يقدمه لوجوده، فما كل عمل يعمله الإنسان بصدفة، بل جل الأمور الحيوية من شأنها أن يتهياً الإنسان له قبل أوأنه ))<sup>(50)</sup> ، وهذا معناه (( اننا نتبع في أفعالنا القوانين والأصول الكلية المأخوذة من الكون الخارجي والوجود العيني ، وهي الحاكمة علينا في إرادتنا وأفعالنا ))<sup>(51)</sup>





٣. الوسائل والادوات : من أجل الوصول الى تحقيق فعل من الافعال فان ذلك يحتاج أيضا الى توفر جملة من الوسائل والادوات التي يستطيع الانسان من خلالها وبمساعدهتها الوصول الى الغرض المراد تحقيقه ، فعلى سبيل المثال ، فأن قطعة الخبز التي يريد الانسان تناولها ، فانه يستلزم وجود أدوات الاخذ والقبض والالتقام والبلع وغيرها مما لا يحصى<sup>(52)</sup>

كما وقد يحتاج الانسان في اغلب أعماله الى الاستعانة ببعض الادوات والمعدات للوصول الى مراده ، وبعبارة اخرى (( استخدامه لكل ما يمكنه استخدامه في طريق كماله ... فيأخذ في التصرف في المادة، ويعمل آلات من المادة ، يتصرف بها في المادة كاستخدام السكين للقطع، واستخدام الابرة للخياطة، واستخدام الاناء لحبس المايعات ، واستخدام السلم للصعود ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة ، ولا يحد من حيث التركيب والتفصيل ، وأنواع الصناعات والفنون المتخذة لبلوغ المقاصد والاغراض المنظور فيها ))<sup>(53)</sup>

٤. الموانع والمزاحمات: يحدث ان يوجد مانع او عارض بين الفاعل وبين فعله فتدعو الضرورة من اجل تنفيذ العمل وتحقق وجوده الاقتضائي الى رفع ذلك المانع ، على سبيل المثال ان النار تقتضي احراق القطن لولا الفصل بينهما والرطوبة من القطن ، فمن اجل تحقيق فعل الاحراق لابد من رفع المانع الذي هو الرطوبة من القطن ، هذا فيما يتعلق في النظام الاول ( نظام الضرورة والوجوب ) ، وكذا فيما يتعلق في النظام الثاني ( نظام الامكان ) ايضا لابد من رفع المانع لتحقيق الوجود الاقتضائي للمعلول ( الفعل ).

٥. علة العلل ( العلة التامة للأشياء ) : (( إنا لا نشك في أن ما نجده من الموجودات الممكنة معلولة منتهية إلى الواجب تعالى وإن كثيراً منها - وخاصة في الماديات - تتوقف في وجودها على شروط لا تحقق لها بدونها كالإنسان الذي هو ابن فإن لوجوده توقفاً على وجود الوالدين وعلى شرائط أخرى كثيرة





زمانية ومكانية ، وإذ كان من الضروري كون كل مما يتوقف عليه جزء من علته التامة كان الواجب تعالى على هذا جزء علته التامة لا علة تامة وحدها.

نعم هو بالنسبة إلى مجموع العالم علة تامة إذ لا يتوقف على شيء غيره وكذا الصادر الأول الذي تتبعه بقية أجزاء المجموع ، وأما سائر أجزاء العالم فإنه تعالى جزء علته التامة ضرورة توقفه على ما هو قبله من العلل وما هو معه من الشرائط والمعدات ، هذا إذا اعتبرنا كل واحد من الأجزاء بحياله ثم نسبنا وحده إلى الواجب تعالى.

وهنا نظر آخر أدق وهو أن الارتباط الوجودي الذي لا سبيل إلى إنكاره بين كل شيء وبين علته الممكنة وشروطه ومعداته يقضي بنوع من الاتحاد والاتصال بينها فالواحد من الأجزاء ليس مطلقاً منفصلاً بل هو في وجوده المتعين مقيد بجميع ما يرتبط به متصل الهوية بغيرها<sup>(54)</sup>

وعليه فإن (( الله عزَّ اسمه ليس سبباً في عرض الأسباب ، وعلّة في صف العلل المادية والقوى الفعالة في الطبيعة ))<sup>(55)</sup> ، (( بل هو سبحانه في رأس تلك الأسباب جميعاً واليه ينتهي الكل وهو الذي خلق الإنسان منعوتاً بنعت الاختيار وأعطاه خيرته كما أعطاه خلقه ))<sup>(56)</sup>

ومن خلال ما تقدم من العلل والأسباب الخارجية يتضح لنا (( ان الإنسان بالقياس الى العلل والأسباب الكونية التي أوجدت الطبيعة الانسانية فلا حرية له قبالتها فإنها تملكه وتحيط به من جميع الجهات وتقلبه ظهراً لبطن ، وهي التي بإنشائها ونفوذ أمرها فعلت بالإنسان ما فعلت فأظهرته على ما هو عليه من البنیان والخواص من غير ان يكون له الخيرة من أمره فيقبل ما يحبه ويرد ما يكرهه بل كان كما أريد لا كما أراد حتى أن أعمال الإنسان الاختيارية وهي ميدان الحرية الانسانية إنما تطيع الإنسان فيما أذنت فيه هذه العلل والأسباب فليس كل ما أحبه الإنسان وأراده بواقع ولا هو في كل ما اختاره لنفسه بموفق له ، وهو ظاهر ))<sup>(57)</sup> ، وبتعبير أدق (( أن الإنسان له اختيار تكويني بالنسبة إلى الأفعال الصادرة عنه بالعلم





والارادة وإن لم يكن اختياراً مطلقاً فإن للأسباب والعلل الخارجية دخلاً في أفعاله... فصدور الفعل الاختياري عنه مشروط بموافقة الأسباب الخارجية الدخيلة في تحقق فعله ((<sup>58</sup>)

المطلب الرابع : اختيارية الانسان ووسطيته بين الارادة والعلة :

ان الانسان ليس له وجود استقلالي إنما هناك اتصال للعلل مع بعضها البعض وهذه العلل والاسباب في تحققها ووجودها لها اتصال وارتباط بوجودها الحقيقي وهو الله سبحانه ، وهذا المعنى يؤكد قانون العلة والمعلول الذي يقره الانسان بشكل قاطع (( فالفعل لا يقع إطلاقاً بدون فاعل، وإن كل معلول يتطلب علة ثم بحكم ملاحظة الحوادث والظواهر المختلفة يتأيد هذا القانون باستمرار ، ويصمد أمام الاختبار، وعلى هذا الأساس ينعطف الانسان حين سماع أي صوت والإحساس بأي حدث صغير أو كبير على البحث عن علته، وإذا لم يستطع تحديد العلة لحدث ما فسوف يفترض له علة مجهولة ((<sup>59</sup>) ، وعليه (( إن سلسلة العلل التي يتوقف عليها وجود المعلول تنتهي إلى علة، ليست بمعلول، إذن فسلسلة العلل لا بد أن تكون متناهية))<sup>(60)</sup> ، و (( أن الواجب تعالى هو الذي تنتهي إليه سلسلة العلية في العالم ، وأن الرابطة بينه وبين العالم جزءاً وكلاً هي رابطة العلية ))<sup>(61)</sup>

كما ونجد هذا المعنى مثبتاً في القرآن الكريم (( فمع تقرير جريان قانون العلية العام بين أجزاء العالم ، وتسليم استناد كل حادث إلى علة خاصة به ، وتصديق ما يحكم به العقل السليم في ذلك ، فإنه يسند الأفعال الطبيعية إلى موضوعاتها وفواعلها الطبيعية وينسب إلى الإنسان أفعاله الاختيارية ثم ينسب الجميع إلى الله سبحانه من غير استثناء ، قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾<sup>(٦٢)</sup> الزمر: ٦٢<sup>(62)</sup> ، قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنِّي تُؤَفِّكُونَ﴾<sup>(٦٣)</sup> غافر: ٦٢<sup>(63)</sup> ، قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿إِنِّي أَنبَأْتُكُمْ اللَّهَ الَّذِي





خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُعْشَى الْيَلِّ النَّهَارِ يَطْلُبُهُ حَيْثُهَا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ  
مُسْحَرَاتٍ بِأَمْرِهِ <sup>٥٤</sup> أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ <sup>٥٥</sup> ﴿ الأعراف: ٥٤ (64) ، وغيرها من الآيات ، ومن  
هذا الباب آيات أخر تجمع بين الإثباتين بطريق عام كقوله تعالى : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ الَّذِي  
لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدِيرًا <sup>٥٦</sup> ﴿ الفرقان: ٢  
(65) ، وقال تعالى : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدْرِ <sup>٥٧</sup> ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمِجٍ  
بِالْبَصْرِ <sup>٥٨</sup> ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مَدَكِرٍ <sup>٥٩</sup> ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ <sup>٦٠</sup> ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ  
مُسْتَطَرٌّ <sup>٦١</sup> ﴿ القمر: ٤٩ - ٥٣ (66) ، وقال تعالى : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ وَيُرْوَاهُ مَنْ حَيْثُ لَا  
يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ <sup>٦٢</sup> ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ <sup>٦٣</sup> ﴿ فَجَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا <sup>٦٤</sup> ﴿ الطلاق: ٣ (67) ، وقال  
تعالى : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدْرِ مَعْلُومٍ <sup>٦٥</sup> ﴿  
الحجر: ٢١ (68) ، فإن تقدير كل شيء هو جعله محدوداً بحدود العلة المادية والشرائط الزمانية والمكانية.  
وبالجمله فكون إثبات وجود الإله الواحد على أساس إثبات العلية والمعلولية بين جميع أجزاء العالم ، ثم  
استناد الجميع إلى الإله الفاطر الصانع لكل مما لا يعتريه شك ولا ريب ((69))  
فنصل من خلال ما تقدم الى انه (( ما في الكون من شيء له فعل أو اثر . وهذه هي التي نسميها فواعل  
واسبابا وعللا فعالة - غير مستقل في سببته ولا مستغن عنه تعالى في فعله وتأثيره لا يفعل ولا يؤثر الا  
ما شاء الله ان يفعله ويؤثره اي اقدره عليه ولم يسلب عنه القدرة عليه بإرادة خلافه ، وبتعبير آخر كل  
سبب من الأسباب الكونية ليس سبباً من تلقاء نفسه وباقتضاء من ذاته بل باقداره تعالى على الفعل  
والتأثير وعدم ارادته خلافه ، وإن شئت فقل : بتسهيله تعالى له سبيل الوصول اليه ، وإن شئت فقل بإذنه





تعالى فالإذن هو الاقدار ورفع المانع وقد تكاثرت الآيات الدالة على ان كل عمل من كل عامل موقوف على اذنه تعالى قال تعالى : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَسْتُمْهَا فَأَيْمَةٌ عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيْحَزِي الْفَسِقِينَ ﴿٥﴾ الحشر: ٥(70) ، وقال : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾ التغابن: ١١(71) ، وقال : قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾ الأعراف: ٥٨(72) ، الى غير ذلك من الايات الكثيرة ))(73)

وما يجدر بيانه ايضا ان الانسان وان كان غير مستقلا في افعاله من حيث ان للعلل والاسباب الخارجية دخلا في وفعاله ومن ثم عائدة كل العلل والاسباب الى موجدتها ، الا ان هذه الامور لا تنفي اختيارية الفاعل ، او تجبره على ايجاد المعلول ، وهنا يأتي الحديث على ان افاضة الحق على الانسان وتسهيل ايجاد الفعل بالنسبة اليه لا يخرج الانسان من قدرته على امكانية تحقق الفعل من عدمه ، ويبقى الانسان ذلك الموجود المختار المرید ( فالله سبحانه وتعالى هو الذي احاط بكل شيء ، وخلق كل سبب فساقه وقاده الى مسببه وأعطى كل شيء خلقه ثم هدى ) ، وهذا يجرنا الى المبنى الامامي القائل ( لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين ) ، وبيانه على وفق منظور العلامة الطباطبائي ( قدس سره ) :

(( ان أفعال الانسان تستند الى ارادته وتستند أيضا الى علة أخرى فوق الانسان ، والارادة والعلة الاخرى طوليتان لا عرضيتان ، اي ان العلة العلوية تريد الفعل الانساني عن طريق إرادة الإنسان، والإنسان يختار وينتخب الفعل بواسطة الإرادة، فيوجد بعد توفر بقية أجزاء العلة المادية والصورية والشروط الزمانية والمكانية ، والعلة العلوية تخلق الإرادة المختارة في الإنسان؛ بغية إيجاد الفعل الإنساني ، ومن ثم





يختار الانسان الفعل بإرادته، لكنه في إرادته يخضع لعة خارج ذاته ، وهذا هو معنى الأمر بين الأمرين، النظرية التي تقع بين نظريتي الجبر والتفويض ((<sup>(74)</sup>) وبيان آخر عن العلامة (( ان الإرادة الإلهية إنما تعلقت بالفعل بجميع شؤونه وخصوصياته الوجودية ومنها ارتباطاته بعلمه وشرائط وجوده، وبعبارة أخرى تعلقت الإرادة الإلهية بالفعل الصادر من زيد مثلا لا مطلقاً بل من حيث أنه فعل اختياري صادر من فاعل كذا في زمان كذا ومكان كذا فإذن تأثير الإرادة الإلهية في الفعل يوجب كون الفعل اختياريا وإلا تخلف متعلق الإرادة الإلهية عنها فإذن تأثير الإرادة الإلهية في صيرورة الفعل ضرورياً يوجب كون الفعل اختياريا أي كون الفعل ضرورياً بالنسبة إلى الإرادة الإلهية ممكناً اختيارياً بالنسبة إلى الإرادة الإنسانية الفاعلية ، فالإرادة في طول الإرادة وليست في عرضها حتى تتزاحما ، ويلزم من تأثير الإرادة الإلهية بطلان تأثير الإرادة الإنسانية ((<sup>(75)</sup>) ، ويضرب العلامة مثالا لتقريب الفكرة وإيضاح المطلب بقوله (( أن المولى مقامه في المولوية والعبد مقامه في الرقية وإن العبد إنما يملك في ملك المولى ، فالمولى مالك في عين أن العبد مالك ، فهنا ملك على ملك))<sup>(76)</sup> الخاتمة :

من خلال هذا البحث وما استعرضناه من مطالب نستطيع ان نقف على أبرز النتائج ، وهي :

1. ان الفعل لكي يتحقق فإنه يعتمد على الانسان وإرادته الذي يعتبر جزءا من العلة التامة إضافة الى توفر بقية اجزاء العلة من مادة وشرائط زمانية ومكانية ومعدات وموانع ويتوفرها جميعا يتمكن الانسان من اتمام الفعل وتحقيقه ، فعلى سبيل المثال إن قطعة الخبز التي يريد الإنسان تناولها فإنه يستلزم وجود الوسائل كاليد والفم والعلم والقدرة والإرادة وأيضاً وجود الخبز في الخارج، وعدم وجود أي مانع يمنع من الوصول إليه، وشروط أخرى من زمان أو مكان ، ومع فقدان إحداها يتعذر تحقق الفعل، ومع تحقق كل تلك العوامل تحقق العلة التامة فإن تحقق الفعل ضروري .





٢. ان العلة التامة هي التي تعطي المعلول الضرورة الى جانب الوجود ، اما اذا نسبنا وقسنا المعلول الى غير علته التامة فالنسبة الحاصلة حينئذ هي ليست الضرورة والوجوب ، فعلى سبيل المثال الاكل، الذي هو أحد افعالنا، فاذا قسناه الى علته التامة الانسان و العلم، الارادة سلامة الاعضاء الفاعلة، وجود مادة الأكل، وسائر الشروط الأخرى يصبح وجوده ضروريا ، أما إذا قسناه، مع غض النظر عن الأجزاء والشروط الأخرى، كما لو قسناه على الإنسان فقط، أو على الإنسان والعلم فقط، فسوف لا تكون له نسبة الضرورة، بل سوف يكون ممكنا، أي يمكن أن يصدر من الفاعل ويمكن ألا يصدر من الفاعل ، وهذه الامكانية من حيث صدور الفعل وعدمه من الفاعل هي عين الاختيار حيث يجد الانسان نفسه مختار في الفعل والترك لتكون الافعال اختيارية .

٣. ان الانسان بالقياس الى العلل والأسباب الكونية التي أوجدت الطبيعة الانسانية فلا حرية له قبالها فإنها تملكه وتحيط به من جميع الجهات وتقلبه ظهرا لبطن ، وهي التي بإنشائها ونفوذ أمرها فعلت بالإنسان ما فعلت فأظهرته على ما هو عليه من البنين والخواص من غير ان يكون له الخيرة من أمره فيقبل ما يحبه ويرد ما يكرهه بل كان كما أريد لا كما أراد حتى أن أعمال الانسان الاختيارية وهي ميدان الحرية الانسانية إنما تطيع الانسان فيما أذنت فيه هذه العلل والأسباب فليس كل ما أحبه الانسان وأراده بواقع ولا هو في كل ما اختاره لنفسه بموفق له ، وهو ظاهر، وبتعبير أدق أن الإنسان له اختيار تكويني بالنسبة إلى الأفعال الصادرة عنه بالعلم والارادة وإن لم يكن اختيارا مطلقا فإن للأسباب والعلل الخارجية دخلا في أفعاله ، فصدور الفعل الاختياري عنه مشروط بموافقة الأسباب الخارجية الدخيلة في تحقق فعله .

٤. ان الانسان ليس له وجود استقلالي إنما هناك اتصال للعلل مع بعضها البعض وهذه العلل والاسباب في تحققها ووجودها لها اتصال وارتباط بوجودها الحقيقي وهو الله سبحانه ، ولكن الانسان وان كان غير مستقلا في افعاله من حيث ان للعلل والاسباب الخارجية دخلا في وفعاله ومن ثم عائدة كل العلل





والاسباب الى موجدتها ، الا ان هذه الامور لا تنفي اختيارية الفاعل ، او تجبره على ايجاد المعلول ، وانما أفعال الانسان تستند الى ارادته وتستند أيضا الى علة أخرى فوق الانسان ، والارادة والعلة الاخرى طوليتان لا عرضيتان ، اي ان العلة العلوية تريد الفعل الانساني عن طريق إرادة الإنسان، والإنسان يختار وينتخب الفعل بواسطة الإرادة، فيوجد بعد توفر بقية أجزاء العلة المادية والصورية والشروط الزمانية والمكانية ، والعلة العلوية تخلق الإرادة المختارة في الإنسان؛ بغية إيجاد الفعل الإنساني ، ومن ثم يختار الانسان الفعل بإرادته، لكنه في إرادته يخضع لعلة خارج ذاته ، وهذا هو معنى الأمر بين الأمرين، النظرية التي تقع بين نظريتي الجبر والتفويض .  
الهوامش :

- (1) العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، مقالات تأسيسية في الفكر الاسلامي ، تعريب : خالد توفيق ، مؤسسة أم القرى ، ١٤١٥ هـ ، ط١ ، ص ١٤٢ . ١٤٣ .
- (2) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، مؤسسة الاعلامي للمطبوعات ، بيروت . لبنان ، ١٩٧٣ م ، ط٣ ، ج٩ ، ص ١٨٥ . ١٨٦ .
- (3) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج٩ ، ص ١٩٦ . ١٩٧ .
- (4) (أن النفس الإنسانية لها مراتب مرتبة طبيعية جسمانية تصدر عنها أفعالها من غير علم وإرادة مثل الهضم والجذب والدفع، ومرتبة مثالية تدرك الصور والمفاهيم المجردة التي لها آثار من المادة، و مرتبة عقلية تدرك المفاهيم المجردة المحضة، ولكن لما كانت النفوس الحيوانية أيضاً واجدة للمرتبتين الأوليين، فالنفس الإنسانية وهي النفس الناطقة - إنما تكون إنسانية بالمرتبة الثالثة. فصح ما ذكره هنا من أن النفس الإنسانية لا يصدر عنها إلا ما ميزته من كمالاتها الثانية ) أي ان الصورة النوعية تسمى كمالات اولاً ، لانها التي تكون بها نوعية النوع ، والاثار والافعال المترتبة عليها تسمى كمالات ثانية ( انظر: تعليقة غلامرضا الفياضي على كتاب ( نهاية الحكمة ) للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، مؤسسة





- آموزشي و بزوهشي امام خميني ( قدس سره ) . قم ، ١٣٨٠ هـ ، ج ٢ ، ص ٤٦٢ ، وانظر : نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ٦٦٩ .
- (٥) السيد محمد حسين الطباطبائي ، نهاية الحكمة ، تعليق : غلامرضا الفياضي ، مؤسسة آموزشي و بزوهشي امام خميني ( قدس سره ) . قم ، ١٣٨٠ هـ ، ج ٢ ، ص ٤٦١ . ٤٦٤ .
- (٦) انظر : السيد محمد حسين الطباطبائي ، نهاية الحكمة ، ج ٣ ، ص ٦٧١ . ٦٧٢ .
- (٧) السيد كمال الحيدري ، شرح نهاية الحكمة للعلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، بقلم : الشيخ علي حمود العبادي ، مؤسسة الهدى ، بيروت . لبنان ، ٢٠١٦ م ، ج ٥ ، ص ٣١ .
- (٨) السيد كمال الحيدري ، شرح نهاية الحكمة للعلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، ج ٧ ، ص ٤٧ . ٤٨ .
- (٩) السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، انتشارات بنياد علمي وفكري علامه طباطبائي ، جاب حكمت . قم ، ١٣٦٢ هـ ، ص ١٩٠ .
- (١٠) السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، ص ١٥٤ .
- (١١) من ( ذَهَل ) - ويدلُّ على شغلٍ عن شيءٍ بذعرٍ أو غيره . اذْهَلْتُ عَنِ الشَّيْءِ ، إِذَا نَسِيْتَهُ أَوْ شُغِلْتُ ، وَأَذْهَلَنِي عَنْهُ كَذَا . و ( ذَهَل ) . ذَهُولًا : تَدَلُّهُ وَغَابَ عَنْ رَشْدِهِ . و ( أَذْهَلَهُ ) عَنْهُ : جَعَلَهُ يَذْهَلُ عَنْهُ . و ( ذَهَلَهُ ) وَعَنْهُ ذَهَالًا ، وَذَهُولًا : نَسِيَهُ وَغَفَلَ عَنْهُ . انظر : ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، دار الفكر ، ١٩٧٩ م ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ . وكذلك : احمد الزيات . ابراهيم مصطفى ، واخرون ، المعجم الوسيط ، مؤسسة الصادق . طهران ، ١٤٢٩ هـ ، ط ٦ ، ص ٣١٧ .
- (١٢) السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، ص ١٥٥ .
- (١٣) السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، تقديم وتعليق : مرتضى مطهري ، ترجمة : عمار ابو رغييف ، مؤسسة أم القرى ، بيروت . لبنان ، ١٤١٨ هـ ، ط ١ ، ج ١ ، ص ٦١٤ .
- (١٤) تعليقة الشهيد مرتضى مطهري على كتاب ( اصول الفلسفة والمنهج الواقعي ) ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .
- (١٥) انظر : تعليقة الشهيد مرتضى مطهري على كتاب ( اصول الفلسفة والمنهج الواقعي ) ، ج ١ ، ص ٤٢٥ . ٤٢٦ .





- (16) تعليقة الشهيد مرتضى مطهري على كتاب ( اصول الفلسفة والمنهج الواقعي ) ، ج ١ ، ص ٣٩٣ .
- (17) تعليقة الشهيد مرتضى مطهري على كتاب ( اصول الفلسفة والمنهج الواقعي ) ، ج ١ ، ص ٣٦٣ .
- (18) انظر : تعليقة الشهيد مرتضى مطهري على كتاب ( اصول الفلسفة والمنهج الواقعي ) ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .
- (19) السيد محمد حسين الطباطبائي ، نهاية الحكمة ، مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ١١٥٣ .
- (20) المصدر نفسه ، ص ١١٥٣ .
- (21) انظر : السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ . ١٥٨ .
- (22) السيد محمد حسين الطباطبائي ، نهاية الحكمة ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٧٢٢ .
- (23) انظر: السيد كمال الحيدري ، شرح نهاية الحكمة للعلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٣٠٢٩ .
- (24) العلامة جعفر السبحاني ، مفاهيم القرآن ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت . لبنان ، ٢٠١٠م ، ط ١ ، ج ٦ ، ص ٧٢ .
- (25) السيد محمد حسين الطباطبائي ، نهاية الحكمة ، ج ٢ ، ص ٤٦٣ . ٤٦٤ .
- (26) السيد محمد حسين الطباطبائي ، حاشية الكفاية ، النسخة المشتملة على جزئين ، ص ٧٦ .
- (27) السيد محمد حسين الطباطبائي ، نهاية الحكمة ، ج ٢ ، ص ٤٥٨ .
- (28) انظر : السيد كمال الحيدري ، شرح نهاية الحكمة للعلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٣١ و ٣٦ .
- (29) احمد الزيات . ابراهيم مصطفى ، وآخرون ، المعجم الوسيط ، مؤسسة الصادق . طهران ، ١٤٢٩هـ ، ط ٦ ، ص ٨٨٦ .
- (30) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة . القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص ١٩٣ .
- (31) السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .
- (32) السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، ص ١٨١ .





- (33) انظر: السيد كمال الحيدري ، شرح نهاية الحكمة للعلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، ج ٧ ، ص ٤٨ .
- (34) الشيخ باسم الحلي ، أصح الاقوال في تجسم الاعمال ، قسم الشؤون الدينية . شعبة البحوث والدراسات . كربلاء ، ٢٠٢٢م ، ط ١ ، ص ١٦٠ .
- (35) السيد محمد حسين الطباطبائي ، مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، تحقيق : الشيخ صباح الربيعي ، مكتبة فذك . قم ، ٢٠٠٧م ، ط ١ ، ص ١٠١ . ١٠٢ .
- (36) انظر: السيد كمال الحيدري ، شرح نهاية الحكمة للعلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، ج ٧ ، ص ٤٨ .
- (37) السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، ص ١٧٢ .
- (38) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج ٩ ، ص ١٩٦ . ١٩٧ .
- (39) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الشيعة في الاسلام ، بيت الكتاب . بيروت ، ١٩٩٩م ، ط ١ ، ص ١٢٥ .
- (40) السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، ج ٢ ، ص ١٨١ .
- (41) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج ١ ، ص ١٠٨ .
- (42) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٩ .
- (43) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٨ . ١٠٩ .
- (44) السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ . ٢٦٤ .
- (45) انظر : المصدر السابق ، ص ٢٦٥ .
- (46) المصدر نفسه ، ص ٢٧٧ . ٢٧٨ .
- (47) السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ .
- (48) انظر : السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، ج ٢ ، ص ١٥٥ . ١٥٦ .
- (49) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج ١٩ ، ص ٩١ .
- (50) المصدر نفسه ، ج ٩ ، ص ١٨٥ . ١٨٦ .
- (51) المصدر نفسه ، ج ١٩ ، ص ٨٦ .





- (52) انظر : المصدر السابق ، ج١٦ ، ص ٦٧ .
- (53) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج٢ ، ص ١١٦ .
- (54) المصدر نفسه ، ج١٥ ، ص ١٣٨ .
- (55) المصدر نفسه ، ج٨ ، ص ١٩٧ . ١٩٨ .
- (56) المصدر نفسه ، ج١٦ ، ص ٦٧ .
- (57) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج١٠ ، ص ٣٧١ .
- (58) المصدر نفسه ، ج١٦ ، ص ٦٧ .
- (59) السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، ج٢ ، ص ٢٢٣ . ٢٢٤ .
- (60) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ .
- (61) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج٣ ، ص ١٤٩ .
- (62) سورة الزمر ، الاية : ٦٢ .
- (63) سورة غافر ، الاية : ٦٢ .
- (64) سورة الاعراف ، الاية : ٥٤ .
- (65) سورة الفرقان ، الاية : ٢ .
- (66) سورة القمر ، الاية : ٤٩ . ٥٣ .
- (67) سورة الطلاق ، الاية : ٣ .
- (68) سورة الحجر ، الاية : ٢١ .
- (69) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ، ج١ ، ص ٤٠٢ .
- (70) سورة الحشر ، الاية : ٥ .
- (71) سورة التباين ، الاية : ١١ .
- (72) سورة الاعراف ، الاية : ٥٨ .





- (73) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج ١٣ ، ص ٢٧٠ .
- (74) السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ . ٢٠٤ .
- (75) السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، ج ١ ، ص ٩٩ . ١٠٠ .
- (76) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .
- المصادر :
١. القرآن الكريم .
  ٢. احمد الزيات . ابراهيم مصطفى ، واخرون ، المعجم الوسيط ، مؤسسة الصادق . طهران ، ١٤٢٩ هـ ، ط ٦ .
  ٣. ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، دار الفكر ، ١٩٧٩ م ، ج ٢ .
  ٤. السيد كمال الحيدري ، شرح نهاية الحكمة للعلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، بقلم : الشيخ علي حمود العبادي ، مؤسسة الهدى ، بيروت . لبنان ، ٢٠١٦ م ، ج ٥ و ج ٧ .
  ٥. السيد محمد حسين الطباطبائي ، مقالات تأسيسية في الفكر الاسلامي ، تعريب : خالد توفيق ، مؤسسة أم القرى ، ١٤١٥ هـ ، ط ١ .
  ٦. السيد محمد حسين الطباطبائي ، نهاية الحكمة ، تعليق : غلامرضا الفياضي ، مؤسسة آموزشي وبزوهشي امام خميني ( قدس سره ) . قم ، ١٣٨٠ هـ ، ج ٢ و ج ٣ و ج ٤ .
  ٧. السيد محمد حسين الطباطبائي ، رسائل سبعة ، انتشارات بنياد علمي وفكري علامه طباطبائي ، جاب حكمت . قم ، ١٣٦٢ هـ .
  ٨. السيد محمد حسين الطباطبائي ، مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي ( قدس سره ) ، تحقيق : الشيخ صباح الربيعي ، مكتبة فدك . قم ، ٢٠٠٧ م ، ط ١ .





٩. السيد محمد حسين الطباطبائي ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي ، تقديم وتعليق : مرتضى مطهري ، ترجمة : عمار ابو رغيف ، مؤسسة أم القرى ، بيروت . لبنان ، ١٤١٨ هـ ، ط١ ، ج١ و ج٢ .
١٠. السيد محمد حسين الطباطبائي ، حاشية الكفاية ، النسخة المشتملة على جزئين .
١١. السيد محمد حسين الطباطبائي ، الشيعة في الاسلام ، بيت الكتاب . بيروت ، ١٩٩٩م ، ط١ ، ص ١٢٥ .
١٢. السيد محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت . لبنان ، ١٩٧٣م ، ط٣ ، ( ج١ - ج٢ - ج٣ - ج٨ - ج٩ - ج١٠ - ج١٣ - ج١٥ - ج١٦ - ج١٩ )
١٣. الشيخ باسم الحلبي ، أصح الاقوال في تجسم الاعمال ، قسم الشؤون الدينية . شعبة البحوث والدراسات . كربلاء ، ٢٠٢٢م ، ط١ .
١٤. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة . القاهرة ، ٢٠٠٤م .
١٥. العلامة جعفر السبحاني ، مفاهيم القرآن ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت . لبنان ، ٢٠١٠م ، ط١ ، ج٦ .



